1 كلمة الوزير
2 تدريب
3 المكتبة المالية
4 لقاء
5 جمارك
6 الضريبة على القيمة المضافة
7 الملف: معلوماتية بقلم الموظفين في وزارة المالية
8 مشكلة العام ٢٠٠٠
9 حياة الوزارة

إلى ما تهدف دورات التدريب العام في المعهد المالي؟

لا شك أن تقنيات العمل في تغير مستمر ومن واجبنا تعلمها. كما أننا نعلم انه من واجبنا الاستعلام حول كيفية تطبيق القوانين والأنظمة الجديدة. ونعرف أيضاً أن المكننة محتمة في مكاتبنا وأن التنسيق في الاجراءات بين مختلف مراكز الوزارة هو واجب وضرورة كي يصل إلى المكلف في بعبدا نفس المعلومات التي يتلقاها المكلف في طرابلس وبيروت.

ولكن لماذا يتوجب علينا تكريس الوقت والجهد لفهم طرق سير الاقتصاد اللبناني أو لإنعاش معلوماتنا في مجال القانون العام؟ ليس ذلك مرتبطاً مباشرةً بعملنا اليومي: فهل هذا كله غير مجد؟

عندما يدعى الموظفون للمشاركة في دورات كهذه في المعهد المالي، قد يتساءل البعض عن الجدوى من ذلك ويقولون لأنفسهم: "نعم للتدريبات المهنية وكلا للتدريبات العامة!"

التجربة تبرهن أن المنادين بذلك هم على خطأ فادح.

عندما نغرس بذرة في أرض غير صالحة لا يسفر ذلك عن شيء. أما إذا أردنا لها الحياة فيجب تحضير التربة الملائمة مسبقاً. الظاهرة عينها تجد مجال التطبيق في نطاق اكتساب المعلومات. فان كنت مكلفاً منذ سنوات عدة بتغطية ضريبة ما ويخاطبني أحدهم عن ضرورة تغيير طرق عملي لأتوصل إلى نسبة تغطية وعدالة ضريبية أفضل، فسوف أتساءل لماذا يتدخل هذا الشخص بأمور لا تعنيه. من الممكن تنظيم دورات تدريبية خاصة يسفر عنها كنتيجة أولية إراحة ضمير المنظمين لهذه الدورات إلا أنها سوف تحيد عن تحقيق الغاية المنشودة ألا وهي إقناع من توجه إليهم.

لكي تلقى هذه "الإعدادات التقنية" نتيجة إيجابية لدى كل واحد منا يجب أن تجد استعداداً للتقبل من قبلنا. وهذا يفترض وجود الشرطين التاليين:

أولا: إمكانية وضع عملنا اليومي ضمن نطاق أوسع إن كنا مقتنعين وقادرين على الشرح للآخرين كيف ولماذا يقع على عاتق الموظف اللبناني واجب القيام بصلة الوصل بين الإدارة والأمة، بالتالي نهتم بتطوير الإجراءات داخل قطاعات الوزارة.

إذا كنا مقتنعين وقادرين على الشرح لآخرين لماذا تحتاج الأمة لميزانية للدولة، لضرائب، لقواعد عامة، ولمثل في التصرفات المدنية، فعند إذاً نبحث عن الوسائل التي تمكننا من تحمل مسؤولياتنا بطريقة أفضل.

هذه الثقافة العامة للموظف في وزارة المالية هي أساسية لكي تسمح وتواكب عملية اكتساب المعلومات التقنية. التمتع بهذه الثقافة يعني المعرفة الواضحة والصحيحة (وان كانت مبسطة) للمعايير الاقتصادية، الإدارية، القانونية والبشرية للبنان الحالي. هذه المعايير لا تخترع، كما أنها لم تعد هي نفسها التي عهدناها منذ ٢٠ أو ٣٠ سنة وهي ليست خاضعة لتقدير فردي من قبل كل موظف. إذن يجب تذكيرهم بها.

جان فرنسوا بيجون

ثانياً: الشرط الثاني هو اكتساب ما يسمى "بثقافة التغير".

نحن على علم بان العالم يتغير ونريد للبنان التغير أيضاً، ولكننا نجد صعوبة في تقبل الفكرة أن ذلك يجب أن يبدأ من تغيير الذات من خلال تغيير طرق العمل وكيفية التفكير (العقلية). لهذا الموقف ما يبرره: منذ سنوات عدة، كان من المفضل عدم تغيير الذات أي لا نصبح فاسدين كالبيئة المحيطة بنا. ولكن اليوم، يجب أن نتعلم من جديد كيف نعيد النظر في تصرفاتنا وكيف نحسن باستمرار طرق العمل.

يتعلم أطفالنا في المدرسة أن العالم الذي سوف يعيشون به في السنوات العشرين المقبلة سوف يكون حتماً مختلف عن العالم الذي نعهده آخذين بالاعتبار التغير الذي يحصل في المبادين التالية: تقنيات، مواصلات، مبادئ المسؤولية، التفاعل بين الاقتصادات الإقليمية، تأثير الثقافات الأجنبية الخ... نحن الراشدون، بالنسبة لنا الخيار واضح: فإما أن نستوعب حالاً حضارة التغير الذاتي المستمرة وإما نعتبر أنفسنا في عداد المتقاعدين. إذا انحزنا للخيار الأول فهنالك تقنية قد تساعدنا ألا وهي الإعداد المستمر. فمن خلال الاستيعاب المنتظم في جدول ساعات عملنا نعيد النظر في عملنا ونحسن تصرفاتنا المهنية وخبراتنا. سوف نتمكن من التأقلم بشكل تلقائي – ولا تخلو من بعض اللذة – مع حضارة التغير.

إن الدورات التي تنظم في المعهد المالي والتي يدعى إليها موظفو الوزارة هي السبيل لتوفير الأدوات اللازمة. إن مبادئ دولة القانون تكمل مبادئ الضريبة على العقارات. إن وسائل التدقيق المالي الخاصة بالمؤسسات الصناعية تكمل الاستدعاء في البنية الاقتصادية اللبنانية. فالموظف في وزارة المالية يظن أنه يعلم ماهية الدور الاقتصادي للموازنة. لكن حقيقة الأمر أن أمور كهذه تكتسب ولا يمكن اختراعها. كما أن الموظف يظن أنه يعرف القواعد التي تسير عليها الدولة اللبنانية. ولكن الاستمارة التي وزعت في بداية الدورة حول دولة القانون تظهر بأننا نجهلها أو بأن الأفكار التي لدينا هي غير دقيقة في ما يتعلق بأغلبية المبادئ التي تنظم حياتنا كمواطنين وكموظفين في خدمة الدولة.

كل التنبؤات تتكامل. التدريبات المسماة بالعامة والإعدادات المسماة بالمتخصصة يجب أن تظل متلازمة.

السيد جان فرنسوا بيجون

دورات التدريب المنظمة في المعهد المالي
– صيف ١٩٩٩– صيف ٢٠٠٠– وأهم محتوياتها...

الاقتصاد الكلي:
– تمارين عملية هادفة إلى تطوير الاقتصاد في منطقة اقتصادية معينة
–التعريف بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية من خلال مراحل التمارين
– الاقتصاد على الصعيد الدولي، والوطني والتعريف بدور لبنان في المنطقة وفي العالم
– مقدمة حول المالية العامة

معلومات الاقتصاد اللبناني:
–اقتصاد كلي مالي متعلق بالموازنة في لبنان
–اقتصاد الموارد البشرية في لبنان
–علاقات اقتصادية خارج لبنان
–اقتصاد تطوير في لبنان

مالية عامة:
–دور الدولة في الاقتصاد
–الموازنة
–الصرفيات العامة
–السحوبات الإلزامية
–الاستدانة العامة
–تعريف بالضريبة على القيمة المضافة

محاسبة:
–دور المحاسبة الخاصة
–المحاسبة العامة
–النظام المحاسبي العام
–المحاسبة تحليلية
–المحاسبة مالية
–وضع الضرائب في المحاسبة

معلوماتية:
–مقدمة في المعلوماتية وفي برنامج Windows 95
–برنامج word
– برنامج Excel 7
– برنامج Access 95
–التعرف على برامج متخصصة ومتطورة محاسبيا

دولة القانون:
–مقدمة في دولة القانون
–ميزات دولة القانون

قانون المحاسبة العامة:
–النظام عام للمحاسبة العامة
–معلومات حول الآمرين بالصرف والمحاسبين
–خاصية النظام المحاسبي للدولة
–تطبيق على المالية العامة: العمليات المحاسبية العامة (الموازنة، الحسابات، المراقبة والتدقيق)
–النتائج السنوية
–مشاكل وآفاق

الإدارة الجديدة:
–عمل على المواضيع المذمومة للإداريين
–تحليل، مناقشة ومعلومات جديدة
–خالة بافتراحات ومشاريع

مراقبون ماليون:
–تذكير بالمحاسبة العامة

صورة تذكارية بعد تدريب اللغة الإنكليزية

–مراقبة داخلية
–طرق المراقبة التحليلية
–تقارير التدقيق

العلاقة مع المواطن:
–التواصل
–دور شباك الاستقبال والدفع وأهميته
–أنواع المواطنين الذين يتعاملون مع الوزارة
–التصرف والمظهر أمام المواطن

ندوة ترحيب:
–الوزارة والدولة
–الموظف، مهماته وواجباته
–نقابات عمالية، وضع الموظف، راتبه وتقدمه في الوظيفة
–محاضرة ونقاش حول مواضيع الساعة

رسوم الانتقال:
–المبالغ المتعلقة بالرسوم
–تصاريح ضريبية
–قوانين وتفسيراتها
–تعطية الحقوق
–مناقشة عامة للمشاكل

ضريبة الدخل – الضريبة على الأملاك المبنية – الضريبة غير المباشرة:
–كيفيات ترتيب الملفات
–تصنيف المشاكل
–دراسات فردية للملفات

دراسات اللغتين الفرنسية والإنكليزية:
–قواعد
–مفردات
–لفظ
–المحادثات عامة وتقنية

الضريبة على القيمة المضافة – فريق متخصص:
–تعريف بمفهوم الضريبة على القيمة المضافة
–صعوبات الإدارة
–الضريبة على القيمة المضافة في لبنان

مقدمة حول الضريبة على القيمة المضافة:
–عرض مع مراجع مرئية ومسموعة
–مبادئ الضريبة على القيمة المضافة
–مشروع لبناني
–أسئلة وإجابات

دورات التدريب والاتصالات للتحضير

في إطار التحضير لدورات التدريب التي تجري في المعهد المالي، يتم إعداد دروس جديدة بالتنسيق مع رؤساء الدوائر في وزارة المالية.

وظهرت خلال هذا النطاق علاقتهم الودية بالموظفين، وهم يدركون كافة حاجاتهم، فتحضر الدروس على هذا الأساس.

وتزايدت مؤخراً الاتصالات بين رؤساء الدوائر والمعهد المالي لاجراء التعديلات الأخيرة على الدروس. ونوجه شكراً خاصاً للسيدة إفلين مسرة (الضرائب غير المباشرة) والسيد إسكندر سمارة (رسم الانتقال) لمشاركتهم النشيطة والفعالة في تحضير دورات التدريب... بالنهاية، نتمنى أن تثمر الجهود في إنجاح العلاقة بين المعهد والدوائر المختلفة في الوزارة للتوصل إلى أفضل مردود ممكن.

رنا سلطاني

أخبار من كليرمون-فيران (فرنسا)

مثل المعهد المالي في دورة ترفيع المهارات في التدريب، التي نظمت في المدرسة الوطنية للضرائب في فرنسا. وكان الهدف منها تطوير الوسائل التعليمية المتبعة في تحضير دورات التدريب.

شاركت إذاً في هذه الدورة التي جرت من ٢٢ حزيران إلى ٢ تموز ١٩٩٩ في مدينة كليرمون-فيران وسط فرنسا. وقد تنوعت البلاد فيها منها المغرب والجزائر وتونس ورومانيا والكاميرون والغابون. فكان تبادل الخبرات مثمر ودرست جميع المسائل الرئيسية وأولها إدخال الغشية على القيمة المضافة في هذه البلاد. ودرست كافة أشكال التواصل في التدريب:

الحاضرون في الدورة

كيف تنجح طرق التواصل؟ ما هي مستوياتها المختلفة؟ الخ... دراسة شاملة عن التواصل والمبادئ والتقنيات والوسائل التعليمية، فكان تدريب جدي وفعال في جو متناسق.

رولا درويش

المكتبة المالية في معرض الكتاب

بمناسبة تنظيم معرض الكتاب الفرنسي «Lire en Français et en Musique» تناول المعهد المالي الفرصة لتعريف عامة الناس على المكتبة فيه. وعادت المساحة الصغيرة التي استعملت لهذه الغاية في "بيروت هول" بالإفادة الكبيرة في اطلاع عدد من الطلاب والمتخصصين على الخدمات التي تقدمها هذه المكتبة، لا سيما في الميادين المتخصصة... ومن الجدير بالذكر أنه الى جانب الكتب التقنية، تتميز المكتبة بقاعدة المعطيات "الكسندري" «Alexandrie» يمكن التوصل فيها إلى القاعدة "ايكو" «Eco» التي تتضمن كافة المقالات الاقتصادية الواردة في الصحف اللبنانية، مرتبة حسب المواضيع.

وام هذا الإعلام على أكمل وجه من ٢٨ تشرين الاول الى ٧ تشرين الثاني ١٩٩٩. يبقى أن نشجع كل من لم يحضر إليها ليزور التشكيلة الواسعة من الكتب التقنية حول الأعمال والمالية والاقتصاد والحقوق التي تتميز بها المكتبة المالية في اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية.

علاقة الموظف بالمواطن: لقاءات طاولة مستديرة واجتماعات

في إطار الجهود التي يبذلها المعهد المالي لتحسين العلاقة بين المكلفين والموظفين في الإدارات المالية والجمركية، يتم تنظيم سلسلة من اللقاءات في المعهد بين الفريقين المعنيين وكان أبرزها لقاءي " الطاولة المستديرة " في ٢٧ و٢٨ تشرين الأوّل بحضور حضرة الوزير جورج قرم.

نتج عن هذين اللقاءين تأليف لجنة تشاور مؤلفة من مسؤولين عن المكلفين من جهة وممثلين للموظفين في وزارة المالية من جهة أخرى. والهدف من هذه اللجنة هو أن تجتمع بانتظام وتطرح المشاكل فتحدد أهمها وتقترح حلولاً لها. وقد عيّن الأعضاء التالية للقيام بهذه المهمّة:

المكلفون:
السادة كمال سنو – عبدالودود النصولي – منير طبارة – أحمد ممتاز – عادل كريم – مصباح مجذوب – جاك سعادة – ماركو أيوب – فادي عبود

أما لتمثيل الموظفين، فقد عينت السيدتان إفلين مسرة و حياة نادر والسادة: سركيس صقر – وليد نويهض – غسان لحا – اسكندر سمارة – حسن حنيني وجان حلبي

وتقرر انعقاد اجتماعات اللجنة نهار أربعاء كل أسبوعين وقد تم ذلك على أكمل وجه في ١٧ تشرين الثاني و ١ و١٥ كانون الأول ١٩٩٩. وقد افترق المجتمعون إلى ثلاثة فرق للعمل بمزيد من الفعالية حسب نوع المشاكل: المشاكل الجمركية – المسائل العقارية – الضرائب – ... يقام محضر لكل من الاجتماعات كما يستلزم الأمر، فيعاد النظر فيه في الاجتماع التالي قبل البدء بدراسة النقاط المطروحة على جدول الأعمال.

بالنهاية، يجب التنويه بفعالية هذه الاجتماعات التي بدأت تثمر. فقد بدأت المجموعات الثلاث بتحضير الاقتراحات لا سيما بخصوص تسهيل المعاملات والمكننة والإعلام وغيرها من مواضيع الساعة... نتمنى لفريق العمل دوام النشاط والفعالية في جهودهم ونشكرهم على مشاركتهم في سلسلة اللقاءات هذه متمنين لهم سنة جديدة هنيئة ومميزة بالخير ودوام الصحة...

حسين نعمة ،
رئيس المجلس الاعلى للجمارك

من مواليد ١١ ايلول ١٩٣٩ – البطية
يحمل اجازة في الحقوق.

تابع دورة في مجلس الخدمة المدنية (معهد الادارة) – ادارة الجمارك – المعهد المالي.
الوضع الاداري : تدرج من مراقب مساعد في ادارة الجمارك الى مراقب اول في ادارة الجمارك ، رئيس مصلحة جمرك المطار (منذ نيسان ١٩٩٤) ، عضو مناوب في المجلس الاعلى للجمارك (لغاية ١٩٩٥/١٢/٣١) .

عمل في مراكز عديدة في ادارة الجمارك ، منها : دائرة احصاء التجارة الخارجية ، دائرة المحاسبة في المرفأ ، دائرة التدقيق و التحري عن القيمة ، مصلحة الامانة الرئيسية ، دوائر المعاينة في المرفأ ، دائرة الاستيراد و التصدير في المطار ، دائرة المسافرين في المرفأ ، دائرة الشؤون المالية في المديرية العامة ، دائرة المسافرين في المطار و مصلحة جمرك المطار .

لبنان في خضم العولمة

أدت عولمة التجارة إلى تغيير جذري في النظم الاقتصادية والتجارية القديمة بعد أن عجزت تلك النظم على استيعاب المتغيرات الدولية والعالمية وبعد أن فشلت في مواكبة التقدم العلمي الهائل في بعض القطاعات مثل الإنتاج والنقل والاتصالات. فمبدأ "دعه يعمل ودعه يمر" لم يعد تجسيداً لحرية التجارة وازدهارها في أي بلد، وهو غير كاف لتسويق الإنتاج المحلي في الخارج، كما انه لم يعد يلبي الحاجة للاستيراد بالسعر الأمثل والكمية اللازمة أو لدعم التجارة المثلثة.

ونظرية الستار الحديدي واحتكار الدولة لوسائل الإنتاج والقطاعات التجارية بما فيها عمليتي الاستيراد والتصدير لم تصمد أمام اجتياح نظام العولمة الجديد.

وقد كان من نتيجة ذلك تخبط في التبادل التجاري العالمي وتحول اقتصادي حاد في بعض السياسات الاقتصادية للتأقلم مع النظام الجديد فسارعت الدول إلى التجمع لمواجهة هذه التغيرات في كافة القارات فقامت تحالفات اقتصادية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (NAFTA)، وفي أوروبا قام الاتحاد الأوروبي (EU) وفي آسيا تحالفت بعض الدول (ASEAN)

وقد بدأت ملامح النظام الجديد تظهر ثقلاً لمصلحة الدول المنتجة والدول المتقدمة على حساب الدول النامية فسارعت الأخيرة إلى التضامن في اتفاق ال GSP في محاولة للحد من سرعة الاجتياح الاقتصادي القادم باتجاه الدول النامية.

كل هذه الأمور كانت تحصل في ظل الجولات المتتابعة للمفاوضات حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة والتي تحولت بعد جولة الارغواي واجتماع المغرب في نهاية العام ١٩٩٤ إلى

المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بعد أن جرى الانضمام إليها من غالبية الدول رهبة من هذا النظام الجديد وطمعاً في أن تشكل القانون الكافي لاستقرار التبادل التجاري فيما بين الدول واللازم لإقامة التوازن بين مخاوف الدول النامية ومطامع الدول المتقدمة والمنتجة.

لم تكن هذه المخاوف التي ثارت في الدول النامية دون مبررات، فقد كان على هذه الدول الدخول في النظام الجديد من خلال اتفاق الجات وهي لا تملك أي خيار آخر، وفي طريقها للدخول، كان على تلك الدول أن تتخلى عن نظمها الاقتصادية والتجارية لتحل محلها نظم أخرى تتسم بالشفافية والبساطة ولا تتعارض مع الاتفاقيات الإجبارية التي يجب التوقيع عليها في الطريق للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولبنان لم يكن غريباً عن كل هذه التطورات فهو من الدول النامية وهو على عتبة الدخول في منظمة التجارة العالمية وهو ترتيب نفسه داخلياً وخارجياً لإقامة توازن يمكنه من الانطلاق مجدداً، بعد محنته الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك سارع بالانضمام إلى منطقة التجارة العربية وتوقيع اتفاق تيسير التجارة فيما بين الدول العربية، وفي سبيل تسريع تنفيذ هذا الاتفاق، قام لبنان بعقد اتفاقات ثنائية مع بعض الدول مثل مصر والأردن وسورية والكويت والسعودية من خلال مناطق حرة ثنائية، وهو يسير حثيثاً نحو الشراكة المتوسطية وغيرها من التكتلات التي قد تساعده في استيعاب هذا النظام الجديد، وإيجاد مصادر تمويل تكون بديلة عن الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل التي تشكل العمود الفقري لواردات الموازنة. ومن هنا كان لا بد من إجراء مسح دقيق للتجارة الداخلية وكميات الإنتاج ونوعها وجودتها وصمودها أمام المنافسة الخارجية وكيفية وقايتها من الاندثار وكيفية تسويقها في الخارج لتأمين نوعاً من التوازن بين الاستيراد والتصدير حفاظاً على ميزان المدفوعات وعلى قيمة سعر صرف العملة اللبنانية في مقابل العملات الأجنبية.

كل هذه الهواجس كانت تتطلب مشاركة فعالة من القطاع الخاص وهو لب السياسة الجديدة ومحور الاهتمام الحالي والشريك الفعال صاحب المصلحة الحقيقية، وكان المسار إلى هذه الشراكة قد تمثل في مبادرتين أساسيتين:

أولاً: استقدام خبير البنك الدولي السيد كمبرلي وقيامه بمسح ومعاينة جميع القطاعات الاقتصادية التي لها علاقة في عمليتي الاستيراد والتصدير وذلك من خلال عمله مع فريق مؤلف من مختلف القطاعات العامة والخاصة التي لها علاقة بالموضوع ومن خلال مسح أجراه بواسطة استمارات استجوابية لبعض القطاعات الاقتصادية، ثم وضع تقريره وقام بمناقشته في جلسة عامة موسعة شملت جميع القطاعات الاقتصادية في لبنان وبحضور الإدارات المعنية، وقد خلص إلى وصف دور وقوة القطاع الخاص في التأثير في سياسة الحكومة الاقتصادية.

ثانياً: لقاء الطاولة المستديرة المنظم في المعهد المالي في تموز وتشرين الأول من العام الجاري، بمبادرة مدير المعهد السيد جان فرنسوا بيجون الذي قام بجهد جبار في سبيل قيام واستمرار هذا اللقاء، بمباركة وزير المالية، وإبقاء الحوار مفتوحاً توصلاً لإيجاد لغة واحدة بين القطاعين العام والخاص تكون سنداً لإرساء شراكة حقيقية بينهما وتساهم في ازدهار الاقتصاد اللبناني والتجارة اللبنانية الخارجية.

وفي سبيل إنعاش ودفع هذا الاتجاه الجديد في الحوار لا بد من تقديم التضحيات والعون في سبيل المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، وهنا يقع على القطاع الخاص واجب السير بهذا الحوار نحو هدفه الصحيح وان يحرص على عدم تحويل المسار إلى كسب بعض الامتيازات الخاصة، وعلى هذا القطاع واجب التخلص من بعض شوائبه بكشف محاولات الغش والتهرب من الضرائب والرسوم التي تحصل لديه دفاعاً عن نفسه أولاً، وعن المنافسة التجارية الشريفة ثانياً، وعن مصلحة الخزينة ثالثاً.

حث الدولة ومساعدتها على مكننة جميع أعمال الإدارات العامة ومساعدتها ومشاركتها عند الاقتضاء في إحداث شبكات اتصال عالية الكفاءة يمكن من خلالها إجراء جميع العمليات والمعاملات الإدارية تمهيداً لإعادة النظر بأداء وهيكلية الإدارات العامة، واستغلال المكننة في تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية كافة وفي سبيل تخفيف عدد الموظفين وتخفيف كلفة الخدمات العامة، وتحسين الأداء وجودة العمل، وبهذا يكون القطاع الخاص قد شارك أيضاً في تعبيد الطريق نحو إصلاح اقتصادي وإداري حقيقيين يكونان عندها ضرورة وواجب.

بقلم الدكتور حسن حنيني

TVA

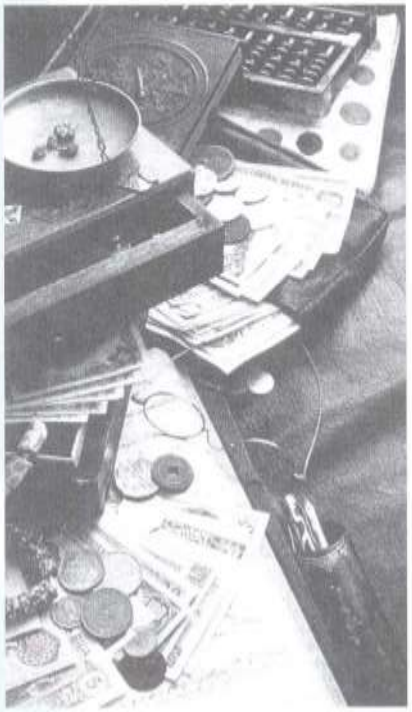

لمحة عامة عن الضريبة على القيمة المضافة

يثير إدخال الضريبة على القيمة المضافة في النظام الضريبي اللبناني الكثير من الجدل فبدلاً من أن يطمئن هذا المفهوم المكلفين، يبقى غامضاً ويثير مخاوفهم. وفي هذا الإطار، ينبغي تفسير هذا المفهوم وتبرير ضرورة اعتماد هذه الضريبة.

إن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك تقضي بإلحاق ضريبة بالقيمة المضافة لمنتوج ما في كل مرحلة من مراحل إنتاجه وتسويقه. وفي نهاية المطاف، يدفع المستهلك الثمن النهائي.

إن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة عامة وواحدة كما أنها تجبى وفقاً لنظام الدفع المجزأ. ويتم تنظيم دفع الضريبة على القيمة المضافة بطريقة تجعل الكلفة الضريبية الشاملة تتناسب مع الضريبة المحتسبة على سعر البيع النهائي المطلوب وذلك عند نهاية الدورة الاقتصادية التي تضع السلع والخدمات في متناول المستهلك.

وقد جعلت الخطة الخمسية من الضريبة على القيمة المضافة الأداة الأساسية التي تسمح بتحقيق توازن الميزانية. ومن الواضح أنها ليست المورد الوحيد المناسب فبهدف وضع حد لتفاقم الدين ولتأمين سيولة، قد تتمكن من تحقيق فيض أولي من خلال اللجوء إلى الضرائب غير المباشرة. لكن، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سعر النفط الذي هو بين الأكثر انخفاضاً في العالم، فلن تكون زيادته غير عادلة في بلد يعاني من نقص أكيد في وسائل النقل العامة.

وستأثر بالتالي الضرائب المباشرة إذ أن الضريبة على القيمة المضافة لن تتمكن وحدها من تحقيق توازن الموازنة وتسديد الدين، إضافة إلى انه لا بد من التعويض على اعتمادها من خلال اعتماد أساليب أخرى، لا سيما تعزيز الحماية الاجتماعية وتكييف معدلات ضريبة الدخل والضريبة على الشركات.

سيتم تحصيل القسم الأكبر من الضريبة على القيمة المضافة عند دخول الواردات إلى الأراضي اللبنانية نظراً إلى الحجم الكبير لهذه الأخيرة. وسيتم احتسابها على أساس يساوي قيمة المنتوج عند مروره الجمركي إذ لا يمكن إلغاء هذا الرسم كلياً من دون تحقيق توازن مع المورد الذي تؤمنه الضريبة على القيمة المضافة للموازنة. ويقضي الأمر باعتماد قواعد دقيقة متعلقة بالطبيعة وبالقيمة الجمركيتين، مع التنبه إلى إمكانية تخفيض الرسوم الجمركية إلى حد ٥٠٪ وزيادة قيمة الضريبة على القيمة المضافة على المدى الطويل.

نشير في هذا الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم مبلغ خمسة ملايين "اليورو" لتطبيق خطة شاملة تهدف إلى تحديث النظام الضريبي قبل اعتماد الضريبة على القيمة المضافة.

بقيت ضرورة تحديد نسبة الضريبة على القيمة المضافة. فهل ستكون نسبة واحدة أو متعددة؟ فالنسبة الواحدة سهلة الاعتماد فيما تحيل النسبة المتعددة من عواقب التضخم. و تراودنا أسئلة عديدة، فمن سيخضع لهذه الضريبة؟ ما ستكون النسب التي تحتسب بها؟
في النهاية، الآراء متعددة ومتضاربة ولكنه من المؤكد أن إدخال الضريبة على القيمة المضافة في النظام الضريبي في لبنان غدا حتمياً.

إعداد سين فران
ترجمة دنيال معوشي

تدريب الضريبة على القيمة المضافة (TVA) يتم في المعهد المالي

أعطى مساعد المدير في الإدارة العامة للضرائب في المغرب، السيد محمد فتحي، محاضرات في الدورة التدريبية التي جرت في المعهد المالي في تاريخ ١-٢ و٣ كانون الأول، وهدفت هذه المحاضرات إلى تعريف الموظف اللبناني على مفهوم الضريبة على القيمة المضافة.

وقد استهل السيد محمد فتحي محاضرته بلمحة تاريخية تناولت التجارب المختلفة لإدخال الضريبة على القيمة المضافة وبشكل خاص ما حصل في المغرب وبالفعل يبقى هنا المفهوم حديثاً بالنسبة للبناني علماً أن هذه الضريبة ستكون موضع التنفيذ في عام ٢٠٠١. كما أن السيد فتحي قام بعرض واضح لطرق التطبيق وخسنات الضريبة على القيمة المضافة. تلا ذلك التطرق لمسائل اكثر دقة كنسب معدلات حسابات الضريبة، العمليات التي تكون هذه الضريبة مستحقة (إجبارية)، والتي تنطبق عليها بشكل اختياري، المواضيع الأكثر أهمية والحالات الخاصة الخ...

وبالنهاية يمكننا القول إن هذه الدورة التدريبية تمت على يد خبير على درجة عالية من المقدرة بحيث تمكن السيد فتحي من تفسير هذا المفهوم على افضل نحو. ولكنه من المؤسف أن هذا الخبير قد غادر لبنان...

ويجدر التنويه أن الموظفين الأكثر استيعاباً لمحاضرات السيد فتحي سوف يتولون أمر إعداد الدورات التالية. نصر على توجيه شكر خاص للموظفين الذين ساعدوا في إعطاء لمحة عن هذه المحاضرة آملين رؤيتهم يكملون مسيرة المدرب السيد فتحي في المعهد المالي في هذا التدريب...

...المزيد عن الضريبة على القيمة المضافة...

يجدر بالذكر أنه تمّ تنظيم لقاء طاولة مستديرة يليها نقاش في غرفة الصناعة والتجارة حول موضوع الضريبة على القيمة المضافة، بحضور حضرة وزير المالية السيد جورج قرم والخبير الفرنسي السيد باتريس كاهار، مفتش عام في وزارة المال والاقتصاد والصناعة في فرنسا والسيد روي بدارو العضو في مجلس إدارة غرفة الصناعة والتجارة. تبدأ الجلسة بكلمة من كل من السادة المذكورين ثم يفسح المجال للنقاشات وتطرح الأسئلة والمشاكل وتقترح الحلول.. ذلك نهار الخميس ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ عند الساعة الخامسة من بعد الظهر...

مكننة وزارة المال
حركة دائمة واستعداد للألف الثالث

تمثل وزارة المالية الآلية المحركة لـ ١٥٥ إدارة ومؤسسة عامة، عدا ما يتبعها من مكاتب في المحافظات والأقاليم ينبغي أن تكون على اتصال دائم بالإدارات المركزية التابعة لها.

فعلى الرغم من التأخر في عملية إدخال المكننة لتفعيل عمل الإدارات العامة، فإن وزارة المالية التي عرفت المكننة منذ الستينات ثم جاءت الحرب لتوقف التطوير لمدة عشرون عاماً، استطاعت أن تقطع شوطاً من أشواط رحلتها الشعبة نحو إنجاز المكننة في معظم أقسامها الرئيسية، من المالية العامة إلى الجمارك وصولاً إلى الشؤون العقارية والمساحة.

- المعوقات

وتختصر أبرز مشاكل الوزارة في عدم اعتراف النظام الإداري القائم بالمعلوماتية كقطاع أساسي يجب أن يكون في صلب الأجهزة الإدارية التي لا يمكن لإدارات الدولة أن تعمل بدونها وهذا أدى إلى اقتصار عدد الموظفين الذين يستعملون الكمبيوتر على السكرتيرات وهذا مرده إلى استعماله كآلة كاتبة وبعض المهندسين والتقنيين في إدارات المعلوماتية وهذا الأمر نجم عنه نقص في عدد الأجهزة المستعملة، والحاجة إلى تأمين الاتصالات عبر شبكة معلوماتية، إلى ما يتبع ذلك من شروط عمل ورواتب لا تتناسب والكفاءات المطلوبة، كما يتعدى معدل سن الموظفين في وزارة المالية مثلها مثل باقي إدارات الدولة الـ ٥٦ عاماً.

هذا ما قاله السيد يحيى الحكيم مدير مكتب وزير المال مضيفاً: كانت الحاجة ضرورية لوضع خطة موحّدة لإدارات الدولة بتطبيقات مختلفة طبعاً، حيث يقسّم العمل إلى مراحل لتبسيطه ومن ثم تنفيذه، وهنا نصطدم بمشكلة عدم توفر الإحصاءات اللازمة في كافة المجالات لمعرفة الواقع بالأرقام وبناء قرارات سليمة على أساسها. وهذا هو ما دفعنا للعمل على إنشاء قاعدة معلومات لاستخراج البيانات والتقارير التي تساعدنا على وضع الدراسات والتحليلات الخاصة بهيكلية الإدارات والموظفين فيها ومدى فاعلية عملهم وكلفته والقيام بالأبحاث عن طبيعة المهام التي يقومون بها. والمؤسف أن عملاً ضخماً قد أنجز ولكنه بقي مبعثراً ولا يمكن أن يؤدي إلى الأهداف المطلوبة منه.

وأضاف: أما على صعيد الاتصالات فإننا نعمل على إنشاء دائرة خاصة للمعلومات والمراجعات لتعريف المواطنين بواجباتهم ونعد البرامج لتعريف الموظفين واجباتهم تجاه المواطنين عبر نظم تسهّل المعاملات الخاصة بهم، بالإضافة إلى العمل على توحيد وتقليل المستندات واطلاع المواطنين على مراحل المعاملة عبر أبحاث لتوصيف الوظائف وتنظيم سير المعاملات ومكننتها.

- المالية العامة

كانت وزارة المالية من أوائل الوزارات التي تمّ مكننتها في بداية الستينات، ولكن الحرب أتت على مجمل التجهيزات التي كانت تعمل في الوزارة ولم يتم تجديدها سوى عام ١٩٩٦، وترافق مع تشكيل فريق متخصص من خبراء لبنانيين للقيام بهذه المهمة في مديرية المالية العامة.

وقد أفادنا السيد جورج ضاهر مدير المركز الآلي في وزارة المالية بمعلومات جمة عن السياسة التي يتمّ اتباعها بالإضافة إلى إلقاء الضوء على مراحل العمل والمشاريع التي يتمّ تنفيذها في الأقسام وتلك التي هي قيد الدرس.

قال: كما هو مفترض في كل عمل علمي فقد تم تقسيم العمل إلى مراحل لتطبيقه بشكلٍ دقيق وسليم وذلك لتحقيق هدفين أساسيين يتمثل الأول بتلبية حاجات كل إدارة في الوزارة إلى المعلومات التي تحتاج إليها لتأدية واجباتها ولبناء سياستها واتخاذ قراراتها عبر هذه المعطيات. والثاني هو تدريب الموظفين في الوزارة على التعامل مع الكمبيوتر واستغلال الفرص المتاحة أمامهم من المكننة.

أما مديرية المالية العامة، التي يتولى المركز مكننة وحداتها المختلفة، فتتألف من مديريات الموازنة والصرفيات والخزينة والمحاسبة العامة والواردات. وإلى جانب هذه المديريات هناك ٦ ماليات مقسمة حسب المحافظات و٢٤ محاسبة في كافة الأقضية.

وانطلقت عملية المكننة بتحضير وتنفيذ برنامج نظام إدارة الموازنة الذي يعتبر من أهم البرامج حالياً في وزارة المالية، وقد تمّ تطبيقه في نهاية العام ٩٨. وعلى الرغم من المشاكل التي واجهتنا بعد حريق الطابق الذي كنا نشغله، إلا أننا استطعنا تنفيذ موازنة العام ١٩٩٩ عبر هذا البرنامج. وقد زيد عليه أيضاً بعض الإضافات والوظائف لمكننة وربط أعمال الوزارات المختلفة مع وزارة المالية لتحضير وتنفيذ الموازنة. وقد قام مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري بفضل قرض من البنك الدولي، بشراء المعدات اللازمة وتوزيعها على ٥٢ مديرية وإدارة في بيروت كي تكون مرتبطة عبر شبكة اتصالات بنظام إدارة الموازنة المذكور. ونحن بصدد تنفيذ هذه الخطة لتطبيقها مع بداية سنة ٢٠٠٠.

وتابع مضيفاً: وحالياً يمكن الحصول عبر نظام إدارة الموازنة على أية معلومات تتعلق بالموازنات السابقة منذ العام ٩٤ لغاية اليوم بالشكل والطريقة المطلوبة. وقد تم وضع برنامج الرواتب والتقاعد لدائرتي

الرواتب والتقاعد في مديرية الصرفيات التي تضم أيضاً دائرة التدقيق والصرف. ونحن في صدد استكمال هندسة وتصميم البرنامج لتصبح قادرة على القيام بجميع الوظائف المطلوبة لمكننة العمل بشكل شامل، إذ تهدف خطة عملنا إلى تنفيذ هذا النظام بداية العام ٢٠٠٠ لتصبح بذلك مديرية الموازنة ومديرية الصرفيات ممكننتين مكننة تامة.

وتطرّق السيد ضاهر لبرامج الخزينة والمحاسبة الذي تمّ وضعها أواخر العام ٩٦ قائلاً: يتضمّن البرنامج نظام المحاسبة، ونظام عمليات الصندوق، ونظام عمليات إدارة كل مدفوعات الخزينة من أمانات وتأمينات وكفالات لحسابات البلديات والودائع وسلفات الخزينة، ونظام الطوابع. وتغطي هذه البرامج قسماً كبيراً من أعمال الخزينة والمحاسبة، وقد تمّ تطبيقها في ٩٧/٠١/٠١ في بيروت وكل المحافظات. ونتيجة ذلك، أصبح بإمكان وزارة المالية توفير كافة المعطيات عن وضعية الخزينة فيها من مصادر الإدارات المختلفة لديها وإصدارها شهرياً بعد أن كانت تعتمد على مصرف لبنان للقيام بهذا العمل سابقاً.

أما عن نظام الدفع عبر المصارف الخاصة فأشار إلى أنه في العام ٩٨ بدأ العمل على وضع برنامج خاص بين وزارة المالية والمصارف الخاصة للتعاطي مع عمليات الدفع في هذه المصارف، وذلك عبر نظام مكننة الدفع عبر المصارف التجارية والذي يتضمّن أيضاً نظام دفع رسم الميكانيك الذي طبّق في جميع المصارف اللبنانية لجباية الرسوم تسهيلاً للمواطنين في هذا الإطار. أما عن مكننة مديرية الواردات التي تتألف بدورها من سبع دوائر هي دائرة ضريبة الدخل ودائرة ضريبة رسم الانتقال ودائرة الأملاك المبنية ودائرة الضرائب غير المباشرة ودائرة التشريع الضريبي ودائرة التحسين والدائرة الإدارية. وقد تمّ وضع نظام خاص هو نظام ضريبة الأملاك المبنية، والذي يتضمّن نماذج خاصة لتعبئتها من قبل الدوائر المالية في كل المحافظات كي ترسل إلى مركز الإدخال التابع لوزارة المالية في مديرية الواردات، حيث يحتسب الكمبيوتر الضريبة ويصدر جداول لكل مكلف وعقار. كما تمّ في العام ٩٨ إصدار جداول التكليف للأعوام ٩٣، ٩٤، ٩٥ و٩٦ وخلال هذا العام سوف نصدر جداول ٩٧ و٩٨ وأعتبر السيد ضاهر أن الخطة تهدف إلى إجراء دراسة شاملة عن الأملاك المبنية في لبنان كونها من المواضيع المعقدة والتي ترعاها قوانين يجري تعديلها بين الحين والآخر ليساعد هذا النظام على تبسيط العمليات العائدة لضريبة الأملاك المبنية وتنفيذه. أما فيما يتعلق بضريبة الدخل فهناك لجنة كندية يعاونها فريق عمل من الوزارة وضعت برنامجاً لتنظيم العمل الخاص بضريبة الدخل وخلق قاعدة معلومات للمكلفين سيغذى سنوياً لغاية تغطية كافة المناطق اللبنانية.

وأضاف: أمّا البرامج التي نقوم بالعمل عليها فقد باشرنا بتحضيرها عام ١٩٩٦، ونفذ قسم كبير منها ولكن الطريق امامنا ما زال طويلاً. وفي البداية استعملنا برامج Progress للتطبيقات وخوادم Novell ونظم OS ولكننا عدنا إلى اعتماد مايكروسوفت MS NT لربط الشبكات، ونظام أوراكل مكفّد لقواعد المعلومات والتي تعتبر حالياً الأكثر تطوراً في العالم. وسوف يتمّ الانتهاء من تحويل جميع البرامج من النظم القديمة إلى النظم الجديدة خلال العام ٢٠٠٠ حيث سيكون العمل في الوزارة والماليات الرئيسية ممكنناً بكليته. وتتميز كل هذه النظم والبرامج بأنها نظم زمفتوحة Open Systems تسمح وتسهّل التداخل ونقل البيانات في ما بينها بشكل دقيق وسريع وآمن.

أما فيما يتعلق بشبكات الاتصال Area Network (WAN) Wide، فقد تمّ خلال عام ١٩٩٨ وضع خطة أولية لربط الإدارات في الوزارات المختلفة مع وزارة المالية لتصبح شبكة متناسقة قادرة على تنسيق العمل والتخاطب عبر الشبكة لتوفير الوقت وزيادة فاعلية العمل وخفض التكاليف. والمشروع ممول من البنك الدولي، وسوف يتم إنجازه خلال عام بالاشتراك مع مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري.

كما يتم حالياً إنجاز مشروع استكمال ربط كافة الوحدات العاملة في مديرية المالية العامة المبنى المركزي بشبكة محلية .(LAN) Local Area Network وهذا موضوع يعطى الأولوية نظراً لأهميته وضرورة إفساح المجال أمام جميع الوحدات في الإدارة المركزية من الإفادة من التسهيلات المعلوماتية وبنك المعلومات الموحد.

وأشار السيد ضاهر إلى أنه يوجد حالياً حوالي خمس مائة موظف يستعملون الكومبيوتر لإنجاز الأعمال اليومية في الوزارة وأنه يأمل أن يتضاعف هذا الرقم قبل نهاية الـ ٢٠٠٠ [...]

يجدر بالذكر أننا قد نتطرق لاحقاً إلى موضوع المكننة في المديرية العامة للجمارك في عدد آخر من «حديث المالية».

—عن المجلة الاقتصادية الشهرية الاقتصاد والأعمال / آب ١٩٩٩—

بقلم الموظفين في الوزارة...
مشكلة العام ٢٠٠٠

ما كانت مشكلة العام ٢٠٠٠ المسماة ب bug 2000 أي حشرة العام ٢٠٠٠؟ هل ستحصل مشاكل أخرى في هذا القرن الجديد؟

لا شك أن كل شخص يعمل على حاسوب قد سمع بمشكلة العام ٢٠٠٠. وقد طرحت هذه المشكلة على مستويين:
–أولا: في ما يتعلق بالتجهيزات التي تحوي الساعة الداخلية للحاسوب أي BIOS (Basic Input/Output System) ونظام الاستعمال.

	ثوان	دقائق	ساعة	يوم	شهر	سنة	قرن
١١:٥٩:٥٩ بعد الظهر (p.m.): نهار ٣١ كانون الأول ١٩٩٩	٥٩	٥٩	٢٣	٣١	١٢	٩٩	١٩
	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
	٠٠	٠٠	٠٠	٠١	٠٠	٠٠	١٩

١٢:٠٠:٠٠ قبل الظهر (a.m.) نهار ١ كانون الثاني ٢٠٠٠.

– ثانيا: مشكلة البرامج المؤلفة من اللغة والتطبيق مثل برنامج المحاسبة. تألفت هذه البرامج لتحوي المعطيات حول المحاسبة المتعلقة بمجتمع ما.

تتألف السنة من أربعة أرقام ٩–٩–٩–١– ويمثل أول رقمان منها القرن بينما يرجع الثانيان إلى السنة الحالية.

في الستينات والسبعينات كان الحاسوب يستعمل ذاكرة ومعدات حفظ مرتفعة الثمن وفقيرة الأداء. ولحفظ تلك المعطيات، كان على المبرمجين اللجوء إلى طريقة موحدة بالنسبة إلى التواريخ بتسجيل آخر رقمين من السنة فقط. مثلاً بالنسبة إلى تاريخ ولادة في ١–١–١٩٥٩، كانوا يسجلون ١–١–٥٩ لتوفير قدرات الحفظ لدى الحاسوب.

بقي نظام التسجيل على هذا النحو بالرغم من تطور وسائل الحفظ في الحاسوب وتوسيع طاقة كمية المضمون الممكن. لم يخطر لأحد انه بتسجيل العام ١٩٥٩ بالرغم من ٥٩، قد يحدث التباساً مع العام ١٨٥٩ أو حتى مع العام ٢٠٥٩.

لم تصبح مشكلة التاريخ جلية إلا في بداية التسعينات فلنظام التواريخ برقمين تأثير على المعلومات والعمليات المتعلقة بها، لا سيما الطرح والمقارنات.

على سبيل المثال، إن كنت ولدت في العام ١٩٦٠ وسألت الحاسوب عن عمرك، سوف يطرح ٦٠ من ٩٩ ويرجع إلى ٣٩ وعلى العكس، بالنسبة إلى العام ٢٠٠٠،

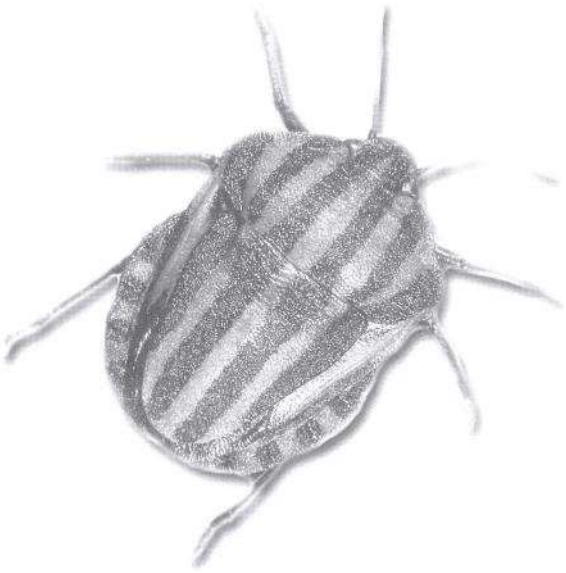

سيطرح الحاسوب ٦٠ من ٠٠ ويعطي عدداً سلبياً هو -٤٠ (-٤٠) وهذا أمر غير معقول. وسيحصل خطأ كهذا على كل عملية حساب تتضمن تاريخاً ما.

وحاول بعض الأذكياء التلاعب على عدادات شركات الكهرباء والماء والهاتف والمصاعد بسبب عدم توفر برامج التصليح للحاسوب بما في الكفاية...

قصة حقيقية:

قبل حلول الألفية الجديدة، اتصل السيد فلان بصديقه في الولايات المتحدة ودام الاتصال ٥ دقائق لكنه سجل لمدة ٩٩ عام! لم تكن مؤسسة الهاتف قد حضرت برامج الحاسوب كما ينبغي:
-بداية الاتصال: ٩٩/١٢/٣١ الساعة ١١:٥٨:٠٠
-النهاية: ٠٠/١/١ الساعة ٠٠:٠٣:٠٠
وكان الحساب (٠٠-٩٩) أي ٩٩ وقد رفعت دعوى لحل المشكلة

إحصاءات مدهشة:

تمت دراسة على ٦٤٣ شخصاً بخصوص مشكلة العام ٢٠٠٠ فكانت النتائج التالية:
-٣٨٪ اعترفوا بعدم وعيهم للمشكلة
-٦٢٪ كانوا مهتمين بالمشكلة
-من المهتمين (٦٢٪):
*٥٠٪ ظنوا بأن المشكلة لن تطالهم
*٨٠٪ كانوا متأكدين بأن المشكلة ستحل قبل حلول العام ٢٠٠٠

ولن تتوقف المشكلة هنا: فبانتظار المبرمجين مصاعب جديدة...
وسيبدأ ذلك نهار ٢٩ شباط، وهو نهار يجهل الحاسوب بوجوده! فالعديد من البرامج-خصوصاً التي تنظم الساعة الداخلية في الحاسوب، لم تأخذ بعين الاعتبار أن العام ٢٠٠٠ سيكون سنة كبيسة. فالسنوات المنتهية بصفرين لا تكون كبيسة إلا في حال يقسم أرقامها على أربعة، وهو الحال بالنسبة للعام ٢٠٠٠ . هذه مشكلة أخرى لم تتفادى في بعض البرامج.

من جهة ثانية، نهار ١٩ كانون الثاني ٢٠٣٨ عند الساعة ١٤:٣، قد تلتبس الساعات في بعض الحواسيب وترجع في الوقت إلى نهار ١ كانون الثاني ١٩٧٠ فستكون المشكلة نفسها بالنسبة للبرامج المعدة في التمانينات أو التسعينات. زسيكون تجنب المشكلة بزيادة طاقة الحفظ في الآلات.

في ما يلي دراسة حول بعض البرامج وبرامج الاستعمال:

البرنامج	هل يتماشى مع حلول العام ٢٠٠٠
Access, 2nd version	كلا
Access 95, Version 7	نعم حتى العام ٢٠٣٥
Access 97, Version 8	نعم حتى العام ٢٠٣٥
Excel, Version 5 à 8	نعم حتى العام ٢٠٣٥

برنامج الاستعمال	هل يتماشى مع حلول العام ٢٠٠٠
DOS	كلا
Windows 3.x	كلا
Windows 95	نوعاً ما
Windows 98	نوعاً ما
Windows NT	نوعاً ما

مريال مكشن
مايا جاجي

خطوبة، زفاف، متفرقات

خطوبة

* تمت خطوبة الانسة حسانة بعلبكي (المركز الالي) على الاستاذ ربيع مراد

* تمت خطوبة الانسة نيال الديراني (الاملاك المبنية) على المعاون هادي يعقوب

زفاف

* جورج بو فرنسيس (مراقب ضرائب رئيسي– مالية لبنان الشمالي) على ميرنا دبس (مراقب ضرائب رئيسي - مالية لبنان الشمالي) في كنيسة مار مارون – طرابلس

* لور العلم (محررة في مالية لبنان الشمالي) على الاستاذ شربل العلم في ٩٩/٩/٥ في كنيسة مار ليشع – بشري

* منى شعبان (مراقب ضرائب لبنان الشمالي) على الأستاذ مكرم عويدات في ٩٩/٩/١٩ في بلدة شحيم – الشوف

* هادي نرش (مراقب رئيسي – مالية جبل لبنان) على الآنسة ريما خالد ربح

* السيد سيمون الياس ناشف على الآنسة ليليان عوض (مراقب ضريبة دخل – مالية جبل لبنان) في كنيسة دير المخلص صربا

* تم زفاف المراقب منال عطوي (ضريبة الدخل) على الاستاذ حسين عطوي

* تم زفاف المراقب وليد شرف الدين (ضريبة الدخل) على المحررة في مصلحة الصرفيات على الانسة رضا قيسي

ولادة

* رزقت دانيا المهتدي (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودة انثى اسمتها سارة

* جوزيان موسى (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودة انثى اسمتها ميشال

* رزق علي ضاهر (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودا ذكرا اسماه عمر

* لورندا غفري (مراقب املاك مبنية) مولودا ذكرا اسمته ايلي

* طوني ايوب (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) مولودا سماه جورج

* جان الياس (مراقب ضرائب – لبنان الشمالي) انثى اسماها امالدا

* لينا وهبة حمود (مراقب املاك مبنية) مولودا ذكرا اسمته طارق

* غادة رضوان مشتف (مراقب املاك مبنية) مولودة انثى اسمتها ريتا

* رزقت المراقب فوزية لحارين (ضريبة الدخل) بمولودة انثى اسمتها لين

* هناء عطوي (ضريبة الدخل) مولودة انثى اسمتها دانا

* المحرر عبير بدوي (الاملاك المبنية) مولودة انثى اسمتها اميرة

اخبار متفرقة

* انهت الانسة رانيا بدرا (المركز الاتي) سنتها الرابعة حقوق بنجاح

* حازت الآنسة مايا طيارة (المعهد المالي) على إجازة من الجامعة الأمريكية في الإدارة العامة بنجاح ونأمل لها التوفيق في متابعتها للتوصل إلى الماجستير كما تنوي

حلقة متراصة

داعد يسار غلايني

مقومات النجاح قوة قاهرة مستغرق لحتم التواصل و الترابط بين مقتضيات ظروف العمل و تامين مكونات نجاحه و هنا يكمن التعاون الوثيق و الرؤية الموحدة لخلق مواكبة متطورة حثيثة ، تتماشى و الاستحقاقات المتتالية لتفعيل العمل الإفرادي و الجماعي الذي يختصر راحة المواطن .

فكان للمعهد المالي باكورة تعاون صادقة مع إدارة الجمارك التي بادلته الانفتاح و الحرص الشديد على إنجاح كل ما يؤول إلى تقدم و تطور أساليب العمل . فالحلقة المتراصة القائمة بين القيمين على المعهد المالي و الجهاز البشري التابع لادارة الجمارك هو خير دليل على ميزة الوعي و الاحترام للنجاح و الابداع في صياغة المستقبل . والشهادة الحية ، التجاوب في الحلقات و الندوات التي تنظم باستمرار بالتفاهم التام بين المعنيين .

نشرة صادرة عن المعهد المالي- هاتف (٠١) ٤٢٥١٤٨/٩
(٠١) ٤٢٦٨٩ فاكس
تحرير: هلا قصريس

تصوير: أحمد حصري

حياة الوزارة والجمارك: داعد يسار غلايني

تنفيذ وإخراج شركة BOGUS
هاتف (٠٣) ٩٠٢١٦٨ – (٠٣) ٧٣٢٨٦٩

طباعة: السيد أمين فعالي

شكر خاص للشركة اللبنانية الأوروبية ش.م.ل لتقديمها طباعة هذه النشرة

Hadith el malia
حديث المالية
الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
Edité par l'Institut des Finances www.if.org.lb No. 7 - Janvier 2000

S.E.M Georges Corm

Le pays nous regarde

Suite à l'appel du Président de la République pour une administration au service de la société, une attente s'est installée : attente de la part des fonctionnaires pour une revalorisation de leur rôle, attente de la part des citoyens pour que les fonctionnaires soient les représentants efficaces et respectables de l'Etat dans la vie quotidienne.

Le rôle des fonctionnaires doit être revalorisé, ceci est une évidence. Leur image, leurs conditions de travail, leur rémunération, leur possibilités d'épanouissement professionnel doivent être améliorées. La modernisation des locaux professionnels et des outils de travail se fait à un rythme régulier. Ce rythme peut être jugé trop lent - je suis moi-même le premier à déplorer la faiblesse des ressources disponibles - mais il est de plus en plus visible. L'amélioration des rémunérations va être accélérée avec la possibilité de compenser financièrement les heures supplémentaires, suivant les dispositions du projet de loi budgétaire pour l'an 2000. Des formations sont organisées pour donner à chacun l'expertise dont il a besoin. Et je ne désespère pas qu'une réforme de nos méthodes de gestion des ressources humaines nous permette d'accélérer le déroulement des carrières et l'attribution de responsabilités nouvelles à ceux qui en sont capables.

Mais ces actions ne bouleverseront pas notre quotidien si chacun des fonctionnaires du ministère ne participe pas à l'effort de rénovation nationale. Cette participation passe par deux comportements très clairs :

- la volonté de servir la nation, toute la nation et seulement la nation,
- l'acceptation de la remise en cause et de la recherche d'amélioration permanente de nos connaissances et de nos comportements vis-à-vis des citoyens dans leurs relations avec l'administration.

C'est tout et c'est beaucoup. Mais je suis optimiste.

Depuis un an que je suis votre ministre, j'ai eu le plaisir de découvrir une administration faite d'hommes et de femmes qui, pour beaucoup, sont ambitieux à la fois pour eux, pour leur ministère et pour le Liban. Cette ambition multiple montre que la volonté de changement est là et que l'effort est prêt à être fourni s'il est reconnu.

J'ai également eu le plaisir de constater ces derniers mois dans notre ministère un changement d'attitude. Je définirais cette nouvelle ambiance comme un mélange :

- D'une part la conscience d'avoir un statut privilégié par rapport à certains salariés du secteur privés - ce statut n'étant justifié que par un sens du devoir envers notre pays et tous ses citoyens .
- D'autre part la réalisation que les difficultés rencontrées pour améliorer l'efficacité de notre ministère peuvent être intellectuellement intéressantes et motivantes. La mission du fonctionnaire n'est pas une mission ingrate ; au contraire, elle peut et doit être épanouissante.
- Enfin la conviction que les choses doivent bouger dans l'administration - que cela plaise ou pas.

Ce changement d'ambiance à l'intérieur de notre administration est également perceptible à l'extérieur. Aujourd'hui le pays nous regarde. Le citoyen attend quelque chose de nous. Il est encore dubitatif sur la possibilité de bénéficier d'une administration efficace, juste, incorruptible, compétente et attentive aux besoins de la nation. Mais il veut à nouveau pouvoir y croire. C'est évidemment un progrès si l'on compare cette attente à l'indifférence, voire au mépris qui a pu s'exprimer dans le passé récent !

Chaque fonctionnaire pris individuellement, quels que soient son grade et sa fonction, est appelé à répondre à cet appel de la population. L'obligation de poursuivre notre effort ne provient pas seulement de notre responsabilité professionnelle individuelle. Il s'agit d'une condition existentielle pour le Liban. Je pèse ici mes mots : le fonctionnaire de l'an 10 après la guerre doit se transformer en agent actif de la reconstruction de l'Etat de droit et de l'égalité des citoyens face à l'administration.

Le pays nous regarde parce qu'un espoir est né. Dans le cadre des efforts réalisés par chaque administration, le ministère des Finances cristallise beaucoup de ces regards parce qu'il est le trésorier de la communauté et parce qu'il a un rôle clé pour sortir le pays de la situation actuelle d'endettement. Chaque Libanais, chaque père et chaque mère devant veiller à la scolarité et à la santé de ses enfants, chaque commerçant ou chef d'entreprise, chaque retraité avec peu de ressources, chaque jeune désireux de vivre dans un pays dont il serait fier, chaque citoyen attend plus particulièrement de notre administration qu'elle soit un modèle. Modèle d'honnêteté bien sûr, mais aussi modèle de dynamisme et du sens du service. A l'aube de l'an 2000, je veux faire pour notre administration le vœu que nous saurons satisfaire l'attente que nous avons su susciter.

Hadith El mallia

حديث المالية

SOMMAIRE

Editorial de S.E.M. Georges Corm 1

Formations 2

Bibliothèque des Finances 3

Rencontres 4

Douanes 5

TVA 6

Dossier : Informatique 7

Par les fonctionnaires du Ministère 8

Vie du Ministère 9

Pourquoi des formations générales à l'Institut des Finances ?

Bien entendu, nous savons que les techniques de travail changent et que nous devrions les apprendre. Nous savons que nous devons nous informer sur la façon de faire appliquer les nouvelles lois et les nouveaux règlements. Nous savons que l'informatisation envahira nos bureaux. Nous savons que l'harmonisation des procédures est une obligation entre les différents centres du ministère pour que le contribuable de Baabda reçoive la même information que celui de Tripoli, de Zahlé ou de Beyrouth.

Mais pourquoi faudrait-il que nous consacrions du temps et de l'énergie à comprendre les mécanismes de l'économie libanaise ou à rafraîchir et il ne se passe rien. Pour qu'elle prenne vie, il faut que le sol soit préalablement retourné. Le même phénomène s'applique à l'enrichissement des connaissances. Si je suis chargé depuis des années de recouvrir un impôt et que quelqu'un veut me parler de la nécessité de changer mes méthodes de travail pour aboutir à la fois à un meilleur taux de recouvrement pour l'Etat et à une meilleurs justice fiscale, je me demanderai de quoi cette personne se mêle. Des formations spécifiques pourront être organisées, mais auront comme premier résultat de donner bonne conscience à ceux qui les organisent. Elles glisseront par contre sur la carapace des certitudes de celui qui écoute.

Pour que ces formations techniques soient favorablement reçues par chacun d'entre nous, il faut, par définition, que nous soyons réceptifs. Ce qui suppose deux préalables.

1. D'abord que nous puissions placer notre travail quotidien dans un environnement plus vaste.

Si nous sommes convaincus et si nous sommes capables d'expliquer aux autres pourquoi et comment le fonctionnaire libanais est chargé de faire le lien entre l'Etat et la nation, alors nous nous intéresserons à la modernisation des procédures dans les services du ministère. Si nous sommes convaincus et que nous sommes capables d'expliquer à d'autres pourquoi la nation a besoin d'un budget pour l'Etat, d'impôts, de règles communes, d'exemples de comportements civiques, alors nous chercherons aussi les techniques nous permettant d'accomplir encore mieux notre part de responsabilité.

Cette culture générale du fonctionnaire du ministère des Finances est indispensable pour permettre et accompagner l'acquisition de connaissances techniques. Avoir cette culture générale, c'est avoir une connaissance claire et juste (même si elle est simplifiée) des paramètres économiques, administratifs, juridiques et humains du Liban d'aujourd'hui. Ces paramètres ne s'inventent pas. Ils ne sont plus les mêmes qu'il y a vingt ou trente ans. Ils ne sont pas soumis à l'appréciation individuelle de chaque fonctionnaire. Ils doivent donc être rappelés.

2. Une deuxième condition est l'acquisition d'une culture du changement.

Nous savons que le monde change.

M. Jean-François Bijon

Nous voulons que le Liban change. Mais nous avons plus de mal à accepter l'idée que nous devons changer en nous-même, dans nos méthodes de travail et nos raisonnements. Il y a quelques bonnes raisons à cette attitude : pendant plusieurs années, il était préférable de ne pas changer soi-même pour ne pas devenir aussi « abîmé » que l'environnement. Mais aujourd'hui, nous devons ré-apprendre à remettre en cause nos comportements et améliorer sans interruption nos méthodes de travail.

Nos enfants apprennent à l'école que le monde dans lequel ils vivront dans vingt ans sera obligatoirement différent de celui d'aujourd'hui, compte tenu des techniques de communication, des principes de responsabilité, des interactions entre les économies régionales, des influences culturelles étrangères, etc.. Pour nous adultes, le choix est clair : ou nous intégrons immédiatement cette culture du changement personnel permanent, ou nous nous considérons comme déjà à la retraite. Si nous choisissons la première voie, une technique peut réellement nous aider : la formation permanente. C'est en intégrant régulièrement dans notre emploi du temps des heures de remise en question et d 'amélioration de nos comportements professionnels et de notre expertise que nous nous adapterons naturellement - et même avec plaisir - à cette culture du changement.

Les séminaires auxquels les fonctionnaires du ministère sont invités à participer à l'INSTITUT DES FINANCES sont destinés à fournir ces outils. Les principes de l'état de droit complètent les principes de taxation sur les biens fonciers . Les méthodes d'audit fiscal des entreprises industrielles complètent les rappels sur la structure de l'économie libanaise. Le fonctionnaire du ministère des Finances croit savoir naturellement quel est le rôle économique du Budget : en réalité, ces choses-là s'apprennent et ne s'inventent pas. De même le fonctionnaire croit que, parce qu'il est fonctionnaire, il connaît les règles de fonctionnement de l'Etat libanais. Mais le questionnaire distribué au début du séminaire sur l'Etat de Droit montre que nous ignorons ou que nous avons de fausses idées sur la plupart des principes devant régir notre vie de citoyen et de serviteur de l'Etat . Tous les séminaires se complètent. Les formations dites générales et les formations dites spécialisées doivent aller de pair.

M. Jean-François Bijon,
Directeur de l'Institut des Finances

Formations à l'Institut des Finances - Eté 1999 - Eté 2000 et aperçu sur l'essentiel de leur contenu...

*Macroéconomie:
Jeu de rôles proposant de faire évoluer une zone économique définie
Présentation des notions économiques principales en fonction des phases du jeu
Economie internationale, nationale, rôle du Liban dans la région et le monde
Première approche des finances publiques

*Structure de l'économie libanaise:
Macroéconomie monétaire et budgétaire au Liban
Economie des ressources humaines au Liban
Relations économiques extérieures au Liban
Economie de développement au Liban

*Finances publiques
Le rôle de l'Etat dans l'économie
Le budget
Les dépenses publiques
Les prélèvements obligatoires
L'endettement public
Introduction à la TVA

*Comptabilité
Rôle de la comptabilité privée
Comptabilité générale
Plan comptable
Comptabilité analytique
Comptabilité financière
Position de la fiscalité dans la comptabilité

*Informatique
Introduction à l'informatique et à Windows 95
Word 7
Excel 7
Access 95
Logiciels professionnels et développements locaux

*Etat de droit
Introduction à l'état de droit
Spécificité de l'état de droit

*Loi de comptabilité publique
Règlement général
Notions d'ordonnateurs et de comptables
Spécificité du plan comptable de l'état
Application aux finances publiques: les opérations comptables publiques (budget, recettes, contrôles)
Résultats annuels
Problèmes et perspectives

*Management
Travail sur les domaines concrets de manager
Analyse, discussion, nouvelles notions
Conclusions par des propositions et des projets

*Contrôleurs financiers
Rappel de comptabilité générale
Contrôles internes

Mme Fouda Khatem entourée par les participants (cours d'anglais)

Procédures de contrôle analytique
Rapports d'audit

*Relations avec le public
Communication
Rôle du guichet
Type de public
Comportement, parole, présentation

*Séminaire de bienvenue
Le ministère et l'état
Le fonctionnaire, ses missions et ses devoirs
Discussions pratiques (statut, paie, plan de carrière...)
Conférence/débat sur un sujet d'actualité

*Droits de mutation
Fonds assujettis aux droits
Déclarations fiscales
Lois et leur explication
Recouvrement des droits
Discussion générale des problèmes

*Impôt sur le revenu *Impôt sur les fonds bâtis

*Impôt indirect
Procédures de classement et d'archivage
Typologie des problèmes
Etude individuelle de dossiers

*Français et anglais (3 niveaux)
Grammaire, orthographe, vocabulaire, prononciation
Discussions générales ou techniques.

*Equipe Exports T.V.A
Initiation à la T.V.A
Les difficultés de gestion
La T.V.A libanaise

*Initiation à la T.V.A
Exposé avec support audio-visuel
Principes de la T.V.A
Projet libanais
Question-réponses

Formations...Préparation...Relations...

Dans le cadre des formations qui ont lieu à l'Institut des Finances, de nouveaux cours sont préparés en coordination étroite avec les chefs de département du Ministère des Finances.

Malgré un travail déjà très accaparant, ces derniers ont montré une efficacité et un dynamisme sans pareils dans leur participation aux efforts fournis dans ce sens. Il est évident qu'ils sont en liaison étroite avec les fonctionnaires et qu'ils connaissent parfaitement leurs besoins ; les cours sont préparés en conséquent.

Dernièrement, les contacts ont été de plus en plus fréquents entre les chefs des différents départements du Ministère et l'Institut des Finances pour perfectionner la mise au point des cours.
Nous tenons particulièrement à remercier M. Iskandar Samara, de la Direction du département de droit de succession ainsi que Mme Evelyne Massara du département de l'impôt indirect pour leur participation respective à la mise au point de la formation de Droit de Mutation et celle de l'impôt indirect.
Finalement, nous espérons que ces rapports et ces efforts seront de plus en plus fructueux et qu'ils optimiseront les apports de nos formations pour les fonctionnaires.

Rana Sultani

En Direct de Clermond-Ferrand ...

L'Institut des Finances était représenté au séminaire de perfectionnement de formation à l'Ecole Nationale des Impôts en France. Celui-ci avait pour but de moderniser les méthodes et les outils pédagogiques utilisés dans la mise en œuvre des séminaires de formation.

Vue de groupe

J'ai donc participé à cette session qui s'est déroulée du 22 juin au 2 juillet 1999 à Clermond-Ferrand, ville du centre de la France. Des agents de ministères différents venant de pays aussi divers que le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, la Roumanie, le Cameroun, le Gabon etc... y participaient. Les échanges ont été très fructueux; toutes les questions majeures ont été abordées , au premier rang desquelles l'introduction de la TVA dans ces pays.

Le séminaire a couvert un très large éventail des formes de communication dans les actions de formation : comment établir une bonne communication ? ; les différents niveaux ; comment la réussir et s'assurer de son efficacité... Un panorama complet sur la communication, les principes, les techniques et les auxiliaires pédagogiques était donc offert. L'impression générale laissée était celle d'un séminaire sérieux et efficace qui s'est déroulé dans une atmosphère très harmonieuse.

Rola Darwiche

La Bibliothèque des Finances au Salon du Livre

Le stand réservé à la promotion de la bibliothèque

A l'occasion de l'organisation du huitième Salon du Livre "Lire en Français et en Musique", l'Institut des Finances a profité de l'événement pour mieux faire connaître sa bibliothèque au public.

Le stand consacré à la Bibliothèque des Finances à "Beirut Hall" était aussi efficace que restreint en espace. Nombre d'étudiants et de spécialistes ont pris connaissance des services offerts par cette bibliothèque si importante pour les domaines spécialisés... Il est à noter que la bibliothèque se distingue par l'existence, outre les livres techniques, de la base de données "Alexandrie", où on peut avoir accès dans la base ECO à tous les articles économiques parus dans la presse libanaise et classés de façon thématique.

La promotion de la bibliothèque a été menée au mieux au cours de ce salon qui s'est déroulé du 28 octobre au 7 novembre 1999. Reste à encourager tous ceux qui ne l'ont pas encore visitée à venir consulter la panoplie de livres spécialisés en gestion, finances, économie et droit qui existent dans les 3 langues - arabe, français et anglais - à la Bibliothèque des Finances.

Public-Fonctionnaires: Journées Tables Rondes et Réunions

28 octobre 1999: Journée tables rondes
S.E.M Georges Corm entouré par M. Bijon et les représentants de la commission paritaire

Dans le cadre des efforts fournis par l'Institut des Finances pour améliorer la relation entre les contribuables et les administrations fiscales et douanières, une série de rencontres a eu lieu à l'Institut même entre les deux groupes. Les réunions les plus notables furent les journées "tables rondes" du premier juillet et du 28 octobre qui se sont déroulées en présence de son Excellence le Ministre Dr. Georges Corm.

A l'issue de ces deux rencontres, une commission paritaire réunissant les deux catégories a été formée pour se rencontrer régulièrement, poser les problèmes essentiels et y proposer des solutions. Les membres désignés à cette fin furent les suivants:

Secteur privé:
M. Kamal Sinno - M. Abdel Wadoud Nsouli - M. Mounir Tabbara - M. Ahmad Moumtaz - M. Adel Karim - M. Mosbah Majzoub - M. Jaques Saadeh - M. Marco Ayoub - M. Fadi Abboud

Fonctionnaires du Ministère des Finances:
M. Sarkis Sakr - M. Walid Noueihed - Mme Hayat Nader - M. Ghassan Naja - Mme Evelyne Massara - M. Iskandar Samara - M. Hassan Hneini - M. Jean Halabi-

Séparation des groupes : problèmes douaniers ...

Les réunions de la commission ont été prévues pour avoir lieu un mercredi tous les quinze jours, ce qui a effectivement été fait les mercredi 17 novembre, 1er décembre et 15 décembre. Pour plus d'efficacité, la commission s'est séparée en trois sous-groupes pour discuter les différents problèmes: Les problèmes douaniers - les affaires foncières - les impôts . Un compte-rendu est bien-entendu dressé à l'issue de chaque séance.

... Affaires foncières ...

Finalement, il faut noter que ces réunions s'avèrent efficaces et fructueuses. Les sous- groupes aboutissent déjà à des recommandations, notamment au sujet de l'allégement des procédures, de l'informatisation et de l'information, ainsi que différents sujets d'actualité... En espérant la continuité de leur travail et l'optimisation de leur productivité, nous remercions tous les participants à ce cycle de réunions en leur souhaitant bon courage et une très bonne nouvelle année.

... Impôts

Hussein Nehmé,
Président du Conseil Supérieur des Douanes

M. Hussein Nehmé

Né le 11 septembre 1939 à Nabatiyeh.
Titulaire d'une licence en Droit.
A suivi une session au conseil de la Fonction Publique (Institut d'Administration)-Direction des Douanes - Institut des Finances.
Situation administrative: a été promu de contrôleur adjoint dans la Direction des Douanes au poste de Contrôleur à la Direction des Douanes.
Occupe le poste de Président du Service des Douanes à l'aéroport depuis avril 1994.
Membre suppléant au Conseil Supérieur des Douanes (jusqu'au 31-12-95).
A occupé plusieurs fonctions au sein de la Direction des Douanes, notamment dans:

-Le Département Supérieur des Statistiques du Commerce Extérieur,
-Le Département de Comptabilité au port,
-Le Service d'Audit et d'Inspection sur la Valeur,
-Le Secrétariat Général,
-Le Département d'Inspection au port,
-Les Départements d'Import et d'Export à l'aéroport,
-Le Département des Voyageurs au port,
-Le Département des Affaires Financières à la Direction Générale,
-Le Département des voyageurs à l'aéroport
et le Service des Douanes à l'aéroport.

Le Liban en Pleine Mondialisation

La mondialisation du commerce a provoqué un changement radical dans les anciens systèmes économiques et commerciaux après que ces systèmes ont été incapables d'assimiler les nouvelles donnes internationales et mondiales et après qu'ils ont échoué à aller de pair avec le progrès scientifique géant qu'ont connu certains secteurs comme la production, les transports et la communication.
Le principe "laissez-le travailler, laissez-le passer" ne représente plus aujourd'hui la liberté et la prospérité du commerce dans aucun pays, tout comme il ne suffit pas pour commercialiser la production locale à l'étranger. Il ne répond plus, par ailleurs, au besoin d'importer la quantité requise au prix idéal et il est incapable de soutenir le commerce tripartite.

La théorie du rideau de fer et du monopole par l'état des moyens de production et des secteurs commerciaux, y compris les opérations d'export et d'import, n'ont pas pu faire face à l'invasion du nouvel ordre de mondialisation.

Par conséquent, on assista à un chaos dans les échanges commerciaux internationaux et à un changement économique aigu dans certaines politiques économiques en vue de s'adapter au nouveau système. Les états de tous les continents se sont empressés de se regrouper pour faire face à tous ces changements. Des coalitions économiques sont donc apparues entre les Etats - Unis, le Canada et le Mexique (ALENA) tandis qu'en Europe, l'Union Européenne était créee et en Asie l'ANSEA. Le nouvel ordre a commencé à faire pencher la balance en faveur des pays producteurs et des pays industrialisés au détriment des pays en développement qui se sont hâtés de se regrouper dans le cadre de l'accord GASP dans une tentative désespérée visant à essayer de réduire les conséquences néfastes de l'invasion économique dont ils sont la cible.
De tels regroupements et coalitions avaient lieu alors que se poursuivaient en même temps les rounds successifs de l'Accord Général sur le Tarif et le Commerce (GATT) qui, après l'Uruguay Round et la réunion du Maroc fin 1994, se sont transformés en Organisation Mondiale du Commerce. Notons par ailleurs que la majorité des états y ont adhéré par crainte du nouvel ordre et dans l'espoir que cette

organisation parvienne à définir une loi capable de garantir la stabilité de l'échange commercial entre les états, de manière à établir un équilibre entre les appréhensions des pays en développement et les visées des pays industrialisés et producteurs.

Les craintes exprimées par les pays en développement n'étaient pas sans justification. Ces pays se devaient, qu'ils le veuillent ou pas, d'entrer dans le nouvel ordre à travers l'accord du GATT. Ce faisant, ils devaient abandonner leurs propres systèmes économique et commercial et les remplacer par d'autres régimes caractérisés par la transparence et la simplicité, qui ne seraient pas en contradiction avec les accords obligatoires qu'ils devraient signer en vue d'adhérer à l'OMC.

Le Liban n'a pas été étranger à tous ces développements. Il fait en effet partie des pays en voie de développement et est actuellement sur le point d'adhérer à l'OMC, tout en essayant, en même temps, de s'organiser sur les plans interne et externe pour arriver à un certain équilibre qui lui permettrait de connaître un nouvel essor après la crise sécuritaire, sociale et économique qu'il a connue. C'est d'ailleurs pour cette raison que le Liban s'est joint à la Zone Arabe du Commerce et a signé l'Accord de Simplification du Commerce entre les pays arabes.

Dans cette perspective, le Liban a signé de nombreux accords bilatéraux avec des états comme l'Egypte, la Jordanie, la syrie, le Koeit et l'Arabie Saoudite pour créer des zones bilatérales de libre-échange. Le Liban est par ailleurs fortement impliqué dans le partenariat Euro - Méditerranéen et dans d'autres regroupements qui lui permettraient de s'adapter à ce nouvel ordre et de trouver des sources de financement qui se substitueraient aux tarifs douaniers et aux autres impôts représentant la peine angulaire des recettes de l'état.

Il a donc fallu faire un recensement détaillé du commerce interne, des biens produits, de leur quantité, leur qualité et leur résistance face à la concurrence étrangère. Les modes de leur préservation de la disparition et de leur commercialisation à l'étranger pour parvenir à un équilibre entre l'importation et l'exportation ont de même été pris en considération, pour la sauvegarde de la balance de paiement et le prix de change de la Livre Libanaise.

Pour relever de tels défis, il fallait que le secteur privé participe activement, d'autant plus qu'il représente actuellement le coeur de la nouvelle politique, le centre d'intérêt principal et le partenaire effectif. Pour parvenir à un tel partenariat, deux initiatives principales ont été prises:

Premièrement:

Un expert de la banque mondiale M. Kimberly a été invité à venir au Liban et à faire un recensement économique et une etude sur tous les secteurs liés à l'exportation. Ceci a été réalisé grâce à une collaboration étroite avec une equipe formée de représentants de tous les secteurs publics et privés concernés. De même, des questionnaires ont été utilisés dans certains secteurs économiques.Un rapport a ensuite été redigé et discuté lors d'une assemblée générale élargie qui a englobé tous les secteurs économiques au liban et à laquelle ont participé les représentants des administrations publiques concernées. La conclusion à laquelle est parvenu M. Kimberley a consisté à décrire le rôle que peut jouer le secteur public pour informer la politique économique du gouvernement.

Deuxièmement:

Les rencontres tables rondes organisées par l'Institut des Finances en juillet et octobre 1999 à l'initiative du directeur de l'Institut Monsieur Jean-François Bijon qui a déployé des efforts gigantesques pour organiser et faire durer de telles rencontres sous la tutelle de S.E.M. le Ministre des Finances, dans le but de parvenir à une entente et un partenariat entre les secteurs public et privé qui participeraient à l'essor de l'économie libanaise et au développement de l'échange avec l'extérieur.

Certes, il est nécessaire de faire des concessions et de coopérer dans ce sens au service de l'intérêt public et non celui de l'intérêt privé. Ici incombe au secteur privé le rôle de persévérer dans ces efforts et non de se concentrer sur des intérêts individuels, et de s'efforcer de dénoncer les fraudes fiscales pour se protéger en premier lieu, puis pour sauvegarder la concurrence honnête dans le commerce et enfin pour préserver le trésor public.

L'informatisation entreprise par l'état dans toutes les administrations et la création de réseaux de communication de haut niveau faciliteraient les procédures nécessaires au redressement et à la restructuration des administrations publiques. De même, l'informatisation aiderait dans la simplification de toutes les formalités administratives. Ceci permettrait de réduire le nombre de fonctionnaires et d'améliorer le rendement du travail dans les services publics. Le secteur privé aurait ainsi participé dans la préparation de la voie vers des réformes économique et administrative, devenues un devoir et une obligation.

Préparé par Dr. Hassan Hneini
Traduit par Danièle Meouchy

Différentes conceptions rattachées au terme "mondialisation":

- Un phénomène économique ancien, qu'il convient de distinguer dans ses deux aspects fondamentaux: Le développement des échanges et de la division mondiale du travail d'une part et la globalisation financière d'une autre.

- La globalisation de la communication qui déboucherait sur la formation d'une culture mondiale globale à laquelle il devient impossible de résister.

- La mise en cause de l'Etat- nation rendu impuissant par des flux qu'il ne peut plus maîtriser.

- L'opposition entre le développement d'une conscience mondialisée et les replis identitaires.

La TVA -Aperçu Général

L'insertion de la TVA dans le système fiscal libanais suscite beaucoup de controverses. Loin de rassurer les contribuables, cette notion reste vague et suscite la crainte... Dans un tel contexte, il est intéressant de pouvoir clarifier ce concept et de justifier la nécessité de la TVA.

La TVA est un impôt sur la consommation dont le principe consiste à taxer la valeur ajoutée d'un produit à toute étape de sa production et de sa commercialisation, et à faire payer son montant total par le consommateur.

La TVA est une taxe générale, unique, perçue selon le régime de paiement fractionné. La taxe est liquidée de sorte qu'à l'issue du circuit économique qui met les biens et les services à la disposition de l'acquéreur, la charge fiscale globale corresponde à la taxe calculée sur le prix de vente final exigé de celui ci.

Le plan quinquennal a fait de la TVA l'instrument permettant d'équilibrer le budget. Il est vrai qu'elle ne constitue pas pour autant la seule recette convenable. L'excédent primaire à réaliser pour arrêter la progression de la dette et assurer sa solvabilité pourrait se manifester si l'on a recours aux impôts indirects. Toutefois, en considérant le prix du carburant, qui est l'un des plus bas au monde, son augmentation ne serait pas considérée comme équitable dans un pays quasi dépourvu de transports publics.
Ceci dit, les impôts directs seront affectés dans la mesure où la TVA seule ne pourra pas équilibrer le budget et rembourser la dette. D'autant plus qu'il faudrait compenser sa mise en œuvre

par d'autres mesures comme le renforcement de la protection sociale et l'ajustement des taux de l'impôt sur le revenu et de l'impôt sur les sociétés.

Etant donné la part importante des importations libanaises, la majeure partie de la TVA sera perçue à l'entrée sur le territoire. Elle sera calculée sur une base égale à la valeur en douane du produit augmentée du droit de douane. La suppression totale de ce dernier ne pourrait se faire dans un premier temps sans contrebalancer la ressource fournie au budget par la TVA. Il s'agit plutôt d'adopter des règles précises en matière d'origine et de valeur en douane quitte à pouvoir réduire de moitié les tarifs douaniers et augmenter le taux de la TVA à plus long terme.

Il est à noter que l'Union Européenne a accordé la somme de 5 millions d'Euro pour la mise en place d'un plan complet de modernisation du système fiscal en vue d'introduire la TVA.

Le choix du taux de TVA reste à définir. Serait-ce un taux unique ou multiple ? Le premier a l'avantage d'être plus facile à gérer alors que le second est plus équitable et atténue les conséquences inflationnistes. Qui assujettir ? A quel seuil ? Finalement, des avis très divergents se sont manifestés, mais il est clair que l'insertion de la TVA dans le système fiscal libanais devient incontournable.

Sabine Farran

La TVA se prépare à l'Institut des Finances (c.f. Formations)

Participants à la formation

Le Sous-Directeur Régional de la Direction Générale des Impôts au Maroc Monsieur Mohamad Fathi a donné les cours lors de la formation qui a eu lieu à l'Institut des Finances du premier au trois décembre pour introduire la notion de TVA aux fonctionnaires libanais.

Le formateur a introduit le cours par un aperçu historique sur les différentes expériences de l'insertion de la TVA, particulièrement du cas du Maroc. En effet, cette notion reste pratiquement nouvelle pour les Libanais -puisque son application est prévue pour l'an 2001... M. Fathi a aussi clairement exposé les modes de l'application et les avantages de la TVA. Par la suite, des questions plus détaillées furent abordées tels les pourcentages de son calcul, les opérations sur lesquelles cette taxe est obligatoire, celles sur lesquelles elle s'applique "optionnellement", les sujets les plus concernés, les cas particuliers, etc...

Finalement, on peut dire que cette formation a été assurée par un expert on ne peut mieux placé pour expliquer cette notion, qui a malheureusement déjà quitté le Liban.... A noter que les prochaines sessions seront prises en charge par les fonctionnaires les plus réceptifs qui y ont assisté. Nous tenons à remercier particulièrement les personnes (fonctionnaires) ayant aidé à donner un aperçu de ce cours en espérant les voir bientôt prendre la relève du formateur M. Fathi à l'Institut des Finances...

Vue générale après le cours ...

L'Informatisation du Ministère des Finances :

Perpétuelle activité et préparation au troisième millénaire

Le Ministère des Finances représente l'élément moteur de 155 administrations et institutions publiques, sans compter les bureaux dans les différents "Mohafazats", en contact avec les administrations centrales qui y sont rattachées.
Malgré le retard de l'information dans les administrations publiques, le Ministère des Finances a connu, lui, l'informatique depuis les années soixante. Par la suite, la guerre a ralenti les progrès dans ce domaine, que ce soit pour le cas des Finances Publiques, de la Direction des Douanes, ou des Affaires Foncières.

Obstacles

"Le principal problème du Ministère est que le système administratif actuel oublie l'informatique comme domaine essentiel au fonctionnement des administrations de l'état. Ceci fait que les seuls fonctionnaires à utiliser l'ordinateur sont les secrétaires qui n'en font usage qu'en tant que machine à écrire de même que quelques architectes et techniciens en informatique. Ceci a mené à un manque en équipement et à des lacunes en matière de communication à travers l'informatique, ainsi que des rémunérations non conformes aux compétences exigées. De plus, il faut noter que la moyenne d'âge des fonctionnaires dans le Ministère des Finances, comme d'ailleurs dans toutes les administrations de l'état, dépasse 56 ans."
C'est par ces termes que le conseiller du ministre des Finances, M. YAHYA HAKIM, a décrit la situation. Et d'ajouter : "un plan unifié s'imposait pour toutes les administrations de l'état, avec, bien entendu, des applications variées. Les tâches seraient réparties en étapes pour être simplifiées avant leur exécution. C'est alors que réside le problème dans l'absence de recensements dans tous les domaines pour bien connaître la situation et prendre les décisions adéquates en conséquent.
C'est ce qui nous pousse à former une base de données afin d'en extraire les informations et les rapports. Ceux-ci aideraient dans les études et les analyses au sujet de la structure des administrations et des fonctionnaires ainsi que de l'efficacité et le coût de leur travail, et dans les recherches sur la nature de leur mission. Une grande part de ce travail a été achevée mais est restée éparse, n'aboutissant donc malheureusement pas aux objectifs espérés."

M. Hakim ajouta : "concernant la communication, nous travaillons à l'institution d'un département spécial pour l'information et les consultations pour faire connaître aux citoyens leurs devoirs. De même, nous préparons des programmes destinés à apprendre aux fonctionnaires leurs devoirs à l'égard des citoyens à travers des systèmes de simplification des formalités à exiger. Un effort se fait aussi pour unifier et réduire les documents en guidant le citoyen dans les formalités à travers des recherches pour répartir les tâches et organiser la circulation des documents à travers l'informatisation".

L'informatisation du Ministère

Le Ministère des Finances fut l'un des premiers Ministères à être informatisé au début des années soixante, mais la guerre a détruit tous les équipements qui ne furent renouvelés qu'en 1996, avec la formation d'une équipe de spécialistes libanais pour s'en charger dans la Direction Générale des Finances.
Le Directeur du Centre Informatique au Ministère des Finances, M. Georges Daher, nous a informés sur la politique suivie et sur les étapes du travail et les projets en exécution et ceux toujours en question, en déclarant: " comme prévu dans toute opération scientifique, le travail a été réparti en étapes pour être exécuté avec précision, avec deux objectifs en vue : le premier consiste à répondre aux besoins de chaque administration dans le Ministère en matière d'informations nécessaires à l'exécution des tâches, la planification de politiques et la prise de décisions à travers ces données. Le deuxième but serait d'exercer les fonctionnaires du Ministère à l'usage de l'ordinateur et de profiter des chances d'informatisation offertes.
Quant à la Direction Générale des Finances, prise en charge par le Centre Informatique pour l'informatisation de ses différentes unités, elle est formée par les Directions du Budget, des Changes, du Trésor, de la Comptabilité Générale et des Revenus. Outre ces six directions il existe six départements du Ministère des Finances, répartis sur les Mohafazats, ainsi que 24 bureaux de Comptabilité dans l'ensemble des "Caza'as".
L'opération d'informatisation fut lancée et préparée avec la préparation et l'exécution du programme "Système d'Administration du Budget", considéré actuellement parmi les plus importants projets du Ministère des Finances, et mis en application fin 1998. Malgré les problèmes rencontrés suite à l'incendie de l'étage que nous occupions, nous avons réussi à appliquer le Budget de l'an 1999 à travers ce programme. Celui-ci a été modifié et enrichi pour informatiser et cordonner le travail des différents Ministères avec celui du Ministère des Finances pour préparer le Budget et le mettre en application.
Le Bureau du Ministère pour la Réforme Administrative a réussi, grâce à un crédit accordé par la Banque

Mondiale, à se procurer les équipements nécessaires et à les distribuer à 52 directions et administrations à Beyrouth pour les relier à un réseau de communication avec le système avec le système d'administration du Budget mentionné. Ce plan est déjà mis en exécution à l'aube de l'an 2000.

Actuellement, il est possible grâce à ce système d'accéder à toute information au sujet de Budget précédent, à partir de l'an 1994 jusqu'à nos jours sous la forme et la manière requises. Le "Programme des Salaires et de la Retraite" a été installé dans les départements des salaires et de la retraite et dans la direction des changes qui comprennent aussi le département d'audit et d'échange.

La planification est actuellement en cours pour former: le programme apte à remplir toutes les fonctions requises pour une information globale.

En effet, le but est de mettre ce système en application début 2000 pour une information totale de la direction du Budget et de la direction de change."

M.DAHER a abordé le sujet des programmes pour le Trésor et pour la Comptabilité prévus depuis 1996":le programme comprend le système de Comptabilité, les opérations de la caisse, les systèmes d'administration de l'ensemble des dépenses du Trésor. Ces programmes recouvrent une grande part des travaux du Trésor et de la Comptabilité, et leur application a eu lieu depuis le 01/01/97 à Beyrouth et dans tous les Mohafazats. Par conséquent le Ministère des Finances est en mesure d'assurer toutes les données sur la situation du Trésor, en se référant aux différentes administrations et de les publier mensuellement après avoir dépendu de la banque du Liban à ce sujet par le passé".

Au sujet des paiements à travers les banques privées, il déclara : "en 1998, un programme spécial a commencé à être installé entre le Ministère des Finances et les banques privées pour le paiement à travers ces banques, d'après le «Système d'Informatisation du Paiement à travers les Banques Commerciales » qui comprend aussi le système du paiement des taxes de mécanique, appliqué dans toutes les banques afin de faciliter au citoyen le paiement de ces taxes. Quant à l'informatisation de la Direction des Revenus, celle-ci comporte à son tour 7 départements. Un système spécial, «le Système de l'Impôt sur les Fonds Bâtis », comporte des formulaires à remplir par les départements des Finances dans tous les Mohafazats, à envoyer au centre de rentrée de données, des barèmes préparés correspondant à chaque contribuable et à chaque immeuble.

De même, les barèmes d'imposition pour les années 93, 94, 95 et 96 ont paru, et la parution des barèmes pour les années 97 et 98 devrait avoir lieu au cours de cette année. M. Daher a considéré que le plan vise à établir une étude globale sur les Fonds Bâtis au Liban, vu que c'est l'un des problèmes les plus épineux et que les lois qui les réglementent sont régulièrement modifiées pour simplifier les opérations qui s'y rapportent. Quant à l'Impôt sur le Revenu, une délégation canadienne épaulée d'une équipe du Ministère a installé un programme organisant cette question, et a crée une base de données au service des contribuables, qui serait annuellement enrichie afin de couvrir tous les territoires libanais ».

Il enchaîna : « les programmes sur lesquels nous travaillons actuellement ont commencé à être préparés depuis 1996 ; une grande part en a été exécutée, mais il reste beaucoup à faire. Initialement, nous nous sommes servis des programmes «Progress » pour les applications, ainsi que des serveurs Novell et des systèmes DOS. Par la suite, nous avons eu recours au «Microsoft MS NT » pour relier les réseaux et aux systèmes «Oracle »pour les bases de données, actuellement mondialement reconnus comme les plus modernes. Au cours de l'an 2000, le transfert des programmes des anciens systèmes aux nouveaux devrait être achevé dans le Ministère et le principaux départements. Ces programmes et ces systèmes se distinguent par leur « ouverture » - « Open Systems »- permettant de faciliter la communication avec précision et rapidité, et en toute sécurité.

Quant aux réseaux de communication WAN - Wide Area Network -, un plan préliminaire a été mis pour relier les administrations des différents Ministères avec le Ministère des Finances pour permettre de coordonner le travail et de communiquer à travers le réseau en gérant le temps et en optimisant l'efficacité tout en réduisant les coûts. Ce projet est financé par la Banque Mondiale ; il serait achevé en un an en coopération avec le Bureau du Ministre pour la Réforme Administrative.

Actuellement, le projet consistant à relier toutes les unités publiques de la Direction Générale des Finances - bâtiment central - à un réseau local (LAN - « Local Area Network ») est en cours d'application. La priorité revient à toutes les unités de l'administration centrale, vu leur importance, pour qu'elles profitent des facilités informatiques et de la banque unifiée de données.

M. Daher a finalement annoncé l'existence d'environ 500 fonctionnaires à utiliser l'ordinateur dans leurs fonctions quotidiennes au Ministère, en ajoutant qu'il espérait voir bientôt ce nombre doubler (...)

Extrait et traduit du magazine économique « El Iktissad wal Aamal » (août 1999)

A noter que la partie réservée à l'informatisation de la Direction Générale des Douanes serait ultérieurement abordée dans un autre numéro de Hadith El Malia

Thumbs.db

حديث المالية
Hadith El maliia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

www.if.org.lb | نشرة صادرة عن المعهد المالي | العدد رقم ٧ – كانون الثاني ٢٠٠٠

الوطن ينظر...

لقد خلقت دعوة رئيس الجمهورية إلى العمل على إدارة في خدمة المجتمع ترقياً مزدوجاً:

–من ناحية الموظفين، أملين تحسين وضعهم

–ومن ناحية المواطنين، بانتظار وقت يصبح الموظف ممثلاً فعالاً ومحترماً للدولة في الحياة اليومية.

من الجلي أنه لا بد من إعادة النظر في دور الموظف، فالصورة التي يعكسها، وظروف عمله وأجره ومؤهلاته المهنية تدعو إلى التحسين. كما أن تحديث مباني وأدوات العمل جار على قدم وساق. وقد يحكم البعض بأن وتيرة العمل هذه تفتر سرعةً – وأنا أول من استاء من النقص في الإمكانيات المتاحة– غير أن التحسن يصبح ملموساً أكثر فأكثر.

سوف تسرع عملية زيادة الأجور، بالإضافة لإمكانية التعويض المادي عن الساعات الإضافية، بالتوافق مع ترتيبات مشروع ميزانية العام ٢٠٠٠. يتم تنظيم تدريبات لمنح كل موظف الخبرات التي يحتاجها. كما أنني لا افقد الأمل في أن إصلاح طرق إدارة الموارد البشرية سوف يتيح لنا تسريع بلورة المهن وتسليم المسؤوليات الجديدة إلى من هم أهل للقيام بها.

هذه الإجراءات لن يكون لها الأثر المنشود إذا لم يقم كل موظف في الوزارة بالمشاركة في الجهد الجماعي الهادف إلى التجديد على صعيد الوطن.

تشمل هذه المشاركة تصرفين واضحين:

■ الرغبة في خدمة الأمة، كل الأمة والأمة فقط.

■ القبول بإعادة النظر وبالبحث الدؤوب في سبيل تطوير المعلومات والتصرفات تجاه المواطنين في علاقتهم مع الإدارة.

هذا كل شيء وهو بالكثير. ولكنني متفائل.

منذ سنة وأنا وزيركم قد سررت لاكتشاف إدارة مكونة من نساء ورجال طموحين بالنسبة لأنفسهم، للوزارة التي ينتمون إليها وبالنسبة للبنان في الوقت نفسه.

هذا الطموح الجماعي يظهر أن الرغبة في التغيير موجودة وأن الموظف على استعداد لبذل الجهود ما دامت مقدرة.

كما كان من دواعي سروري أن ألاحظ تغير في التصرف في وزارتنا في الأشهر الماضية. وبتقديري يعود الجو السائد حالياً إلى مصادفة عوامل عدة:

■ الوعي أن الموظف العام يتمتع بوضع مميز عن بعض موظفي القطاع الخاص–هذا المركز لا يفسره سوى الحس بالمسؤولية تجاه بلدنا ومواطنيه كافة.

■ من جهة ثانية يشكل الإدراك بان المشاكل التي تصادفها أثناء عملية تحسين فعالية وزارتنا قد تكون مثيرة للاهتمام وحافزة فكرياً.

■ أخيراً الاقتناع بأن الركود داخل الإدارة سوف يتلاشى حتى وان بدت الفكرة صعبة.

لقد بدأت ملامح هذا التغيير في الأجواء الداخلية لإدارتنا تطل برأسها للعموم.

اليوم عيون المواطن مسلطة علينا. المواطن يتوقع منا أمراً ما. وما زال يعتريه بعض الشك حول إمكانية التمتع بإدارة فعالة عادلة، غير قابلة للفساد، كفوءة ومصغية لحاجات الأمة. لكن المواطن يريد أن يؤمن بذلك من جديد. هذا حتماً بمثابة تطور إذا ما قارنا هذه التوقعات بحالة اللامبالاة والازدراء التي قد أبداها المواطن في الماضي القريب!

ينبغي من أي موظف أياً كانت رتبته أو وظيفته أن يلبي نداء الأمة. فضرورة تلبية هذا الواجب ليست مجرد فردية فهي شرط مصيري لكيان لبنان.

واعني قولي هذا: على موظف عام ١٠ ما بعد الحرب أن يضحي عاملاً نشيطاً لإعادة إعمار دولة الحق والمساواة بين المواطنين تجاه الإدارة.

الوطن يراقبنا لان أملاً جديداً قد ولد. ففي إطار الجهود المبذولة في كل إدارة، تستقطب وزارة المالية معظم الانتباه لأنها تلعب دوراً أساسياً لإخراج البلاد من وضع الاستدانة الحالي. فكل لبناني، وكل والد ووالدة مهتمان بتربية أولادهما وصحتهم وكل تاجر أو رئيس مصلحة وكل متقاعد يقلبل من الوارد، وكل شاب يرغب بالعيش ببلد يفخر منه وكل مواطن يتوقع من إدارتنا بشكل خاص أن تكون مثالية. مثالية بالنزاهة من غير شك لكن بالنشاط وبحس الخدمة كذلك. وأمنيتي للعام ٢٠٠٠ هي أن نحقق الآمال التي توصلنا إلى خلقها.

وزير المالية الدكتور جورج قرم